ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/333295257

تطور الاقتصاد الياباني ١٨٦٨-١٩١٢ مشترك مع ا.م.د.وسام هادي عكار .مقبول للنشر في مجلة دراسات في التاريخ والآثار. جامعة بغداد .كلية الآداب ٢٠١٩

Article · May 2019

CITATIONS
0

READS
97

1 author:

وليد عبود Waleed Abood Mohammed Al-Dulaimi
University of Baghdad
46 PUBLICATIONS **0** CITATIONS
SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

بحثان وكتابان عن المغول والمشرق الاسلامي View project

محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية والتدخل الأوربي (1808- 1876) ، مجلة الأستاذ ، العـدد 11 ، كانون الثاني 1998 -1. View project

All content following this page was uploaded by وليد عبود Waleed Abood Mohammed Al-Dulaimi on 27 April 2021.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

تطور الإقتصاد الياباني

(١٨٦٨-١٩١٢)

The Evolution of the Japanese Economy

(1868-1912)

أ.د. وليد عبود محمد

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

Waleed.abood@yahoo.com

أ. م. د. وسام هادي عكار

وزارة التربية / المُديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الثانية

d.wesamhadi@gmail.com

تطور الإقتصاد الياباني (١٨٦٨-١٩١٢)

أ.د. وليد عبود محمد

أ. م. د. وسام هادي عكار

المُلخص:

إمتلكت اليابان من القوة والتجانس والوحدة الثقافية ، ما أهلها التمتُع بالإستقلالِ السياسي ، على الرغم من(المُعاهدات غير المُتكافئة Unequal treaty) التي فرضتها عليها الدول الغربية أبان حُكم أسرة (توكوگاوا Tokugawa ١٦٠٣-١٨٦٧)، إذ إختارت بإرادتها العيش في(العُزلة Sakoku) الطوعية عن العالم الخارجي ، التي مثلت قراراً دفاعياً ووقائياً وإستباقياً سعى إلى إبعاد البلاد عن مخاطرِ التبشير ، مُجسداً بذلك التحولات الأساسية والمُهمة في الفكرِ السياسي الياباني الحديث. على أن طبيعة اليابان الجُغرافية أسهمت هي الأخرى في تعزيزِ حصانتها من أيّ غزو أجنبي وأبعدتها عن المُشكلاتِ التي شهدتها القارة الأسيوية. وعلى وفقِ ماتقدم يهدُف هذا البحث إلى دراسة المسّوغات التي إعتمدتها اليابان في وضع اللُبنة الأساسية لنموها الإقتصادي للأعوام (١٨٦٨-١٩١٢)، بغية تطوير البلاد والإرتقاء بها على الصُعَّد كافة ، وهو ما إستلزم وضع الخُطط الناجعة لتطوير إقتصادها والكفيلة بنهوضِ جميع قطاعاتهِ.

Abstract

Japan enjoyed power, harmony and cultural unity, which enjoyed political independence, despite the unequal treaties imposed by Western countries under the (Tokugawa Dynasty 1603-1867). It chose to live in the "Sakoku" Which represented a defensive, preventive and anticipatory resolution that sought to distance the country from the dangers of evangelization, thereby confirming the fundamental and important transformations of modern Japanese political thought.

Japan's geographical nature also contributed to its immunity from any foreign invasion and away from the problems of the Asian continent. This study aims to study the reasons adopted by Japan in laying down the basic rules for its economic growth for the years (1868-1912), with the aim of developing the country and upgrading it in all fields. This necessitated the development of successful plans for the development of its economy which achieves its advancement in all its fields.

إمتلكت اليابان من القوة والتجانس والوحدة الثقافية ، ما أهلها التمتُع بالإستقلالِ السياسي ، على الرغم من(المُعاهدات غير المُتكافئة Unequal treaty) التي فرضتها عليها الدول الغربية أبان حُكم أسرة (توكوگاوا Tokugawa ١٦٠٣-١٨٦٧)، إذ إختارت بإرادتها العيش في(العُزلة Sakoku) الطوعية عن العالم الخارجي ، التي مثلت قراراً دفاعياً ووقائياً وإستباقياً سعى إلى إبعاد البلاد عن مخاطرِ التبشير ، مُجسداً بذلك التحولات الأساسية والمُهمة في الفكرِ السياسي الياباني الحديث. على أن طبيعة اليابان الجُغرافية أسهمت هي الأخرى في تعزيزِ حصانتها من أيّ غزو أجنبي وأبعدتها

عن المُشكلاتِ التي شهدتها القارة الأسيوية. وعلى وفقِ ماتقدم يهدُف هذا البحث إلى دراسة المسّوغات التي إعتمدتها اليابان في وضع اللُبنة الأساسية لنموها الإقتصادي للأعوام (١٨٦٨-١٩١٢)، بغية تطوير البلاد والإرتقاء بها على الصُعَّد كافة ، وهو ما إستلزم وضع الخُطط الناجعة لتطوير إقتصادها والكفيلة بنهوضِ جميع قطاعاتهِ.

بدايات الإصلاح الإقتصادي في ظل إنفتاح اليابان على العالم الخارجي

انْمازَ عهد الإمبراطور (موتسوهيتو Mutsuhito ١٨٦٨-١٩١٢)[١]، الذي عُرف بـ(ميجي Meiji- الحُكم المُستنير)، بالإنفتاح والتحديث ، إذ أضحت اليابان دولة عصرية بمؤسساتها المُتطورة وصناعاتها الحديثة ، بفضل الإصلاحات التي شملت جميع مجالات الحياة[٢]. وبما أن الإصلاح يعني من وجهةِ نظر اليابانيين ، مدى الإفادة قدر المُستطاع من الغرب ، وإستيعاب الدروس منهُ بالسرعة المُمكنة ، لذا تهيأت لليابان نُخبة مُميزة من (الساموراي Samurai - الجندي المُحارب) الذين أعجبوا بالحضارةِ الغربية ، ونهلَ عدداً منهُم من علومها وتشبعوا بثقافتها، وآمنوا بالإصلاح عن طريقِ الإقتباسِ من تلك الثقافات والعلوم ، وتطبيق ما يتوائم منها مع عاداتِ وتقاليدِ اليابان[٣].

أدخلت إصلاحات ميجي ، تحولات عميقة في بُنية المُجتمعِ الياباني ، وقادتهُ بالإعتماد على الذات إلى (حداثة Modernity) حقيقية يصعب النُكُوص عنها ، أو الإرتداد إلى المرحلةِ التي سبقتها، وذلك بإستيعاب العلوم العصرية والإضافة لها والإبتكار الجديد منها ، مع الحفاظ على الخصوصية والهوية الوطنية ، وبذلك يمكن القول بأنها مرحلة مُتقدمة من التحديث. وتميّزت

خطوات الإصلاح بسمات بارزة شملت مجالات عدة إرتكزت جميعها على (ميثاق القسم Charter Oath) الذي أعلنه الإمبراطور ميجي في السادس من نيسان ١٨٦٨، وشمل خمسة مبادئ نصت على ما يأتي:

١- إعتماد الحوار والرائ الجماعي في إتخاذ القرارات الحكومية للدفاع عن المصلحةِ العُليا لليابان.

٢- لا فرق بين أعلى وأدنى ، بل أن الجميع متساوون في تطبيقِ سياسات الدولة مع توخي الدقة في الحفاظِ على التراتبيةِ الإجتماعيةِ السائدة.

٣- توحيد السلطتين العسكرية والمدنية لحماية حقوق كُل الطبقاتِ الإجتماعية والمصلحة القومية العليا معاً.

٤- يجب التخلي عن التقاليدِ الشكلية القديمة ، والعمل على تجسيدِ المساواة الطبيعية بين الجميع دون تمييز.

٥- الحث على إكتسابِ الثقة والتعليم العصري في أيّ مكان في العالمِ وتوظيفهما في بناءِ دعائم الإمبراطورية اليابانية(٤).

وفي ضوء ما تقدم ، يظهر أن اليابان وعلى الرغم من إعتمادها مركزية التخطيط والإدارة، إلا أنها منحت الحُرية في التنفيذ المُستند إلى الحوار وتبادل الرؤى والقرار الجماعي، والتركيز على مبدأ المساواة داخل المُجتمع ، وتحديد دور التقاليد البالية بوصفها كابحاً للتجديد والإبداع. على أن محور كل ذلك تجلى في السعي لإقامة مُجتمع المعرفة وتقديس قيِّم العلم والتعلم ، فضلاً عن إمتلاكِ رؤية واضحة لمشروع يُميّزُ بين(التحديث Modernization - الإفادة من العلومِ العصرية الغربية المُتطورة بإرادة ذاتية لإحداث تغيير في كُلِ جوانب الحياة)، و(التغريب Westernization - تبني ثقافة أجنبية تسمح لتغلغُل شامل خارج عن الإرادةِ إلى حدِ فقدان الهوية الوطنية)، ويفرض مبدأ

حماية اليابان من مخاطرِ التدخل الأجنبي. في الوقتِ الذي يؤمن بالإنفتاحِ الواعي على مُختلفِ مُستجدات التكنولوجيا الغربية والعلوم العصرية المُتقدمة، مع إستثمارِ الإيجابيات الإقتصادية التي خلفتها مرحلة العزلة الطوعية في ظلِ التمسك بالهوية اليابانية ، على وفق نظرية (التغيير والإستمرارية change and continuity) التي ظلت ثنائية واكبت كُل التطورات التي شهدتها اليابان في تأريخها الحديث والمُعاصر. وعلى هذا الأساس أنهت عُزلتها بإعتماد سياسة (المزيد من الواقعية لا المزيد من القوة) ورفعت شعار العهد الجديد (فوكوكيو كيوهيئي Fukoku kyōhei)، أي (شعب غني ، جيش قوي Rich Country, Strong the Military)، بديلاً عن الشعارِ القديم (سونو جوي sonnō jōi) أيّ (مجدوا الإمبراطور واطردوا البرابرة Revere the Emperor, Expel the Barbarians)[٥].

مُحاولات تطوير الإقتصاد الياباني في عهد ميجي

إتسم الإقتصاد الياباني في عهدِ ميجي ، بطابع عصري متطور على مُختلفِ الأصعدة ، إذ طورت صناعة النسيج وشيدت معامل حديثة لإنتاجهِ في جميع أرجاء اليابان ، وحسنت العمل في المناجمِ. وأبدت الحكومة إهتمامها بتعبيد الطُرق وبناءِ الجسور وحفر الأنفاق وإنشاء خطوط سكك الحديد ، وفتح شبكة عصرية لخدمةِ البريد السريع ، ومؤسسات إقتصادية وخدمية عدة ، ما أسهم جميعها في بناءِ ركائز الإقتصاد الياباني على أُسس رأسمالية عصرية[٦]. وفي كلِ تلك الخطوات تجسد دور الدولة الإقتصادي ، بتحديث المصانع القديمة وإقامة أخرى جديدة إعتماداً على التكنولوجية الغربية ، وإستخراج المعادن بالطرق الحديثة، وإيجاد أسواق جديدة لتصريف السلع المُصنعة في

اليابان ، والتخطيط الطويل الأمد لتوظيف قسم من فائضِ رؤوس الأموال اليابانية في الخارجِ [٧].

وفي السياق نفسه إعتمدت الحكومة اليابانية على الإستثمارِ المُباشر لمشاريع البنية التحتية والإنتاج الصناعي ، وتركيز المُشتريات الحكومية على الصناعاتِ المحلية ، وتقديم المُنح إلى الشركاتِ الخاصة عن طريق قيام المصارف الوطنية بتمويل مشاريع الإنتاج وتحجيم الإستثمار الأجنبي ، والتأكيد على بناء جيش قوي مزود بأحدث الأسلحة إعتماداً على الخبرات الألمانية والفرنسية والإرتقاءِ بمستوى القوات العسكرية وتوفير فرص عمل في القوات المُسلحة[٨]. ولأجل تحقيق ذلك ، كان على الحكومةِ اليابانية تجاوز الأزمات المالية التي عصفت بها في مطلعِ عهد ميجي ، بعد أن أشرت الميزانية العامة لعام ١٨٦٨ عجزاً واضحاً ، إذ لم تغطِ الضرائب الواردة إلى خزينة الدولة إلا ١١,١٪ فقط من الموازنةِ السنوية. وقدرت ديون اليابان بنحو(٢,٢ مليون جنيه أسترليني)، وهو مبلغ كبير حينذاك[٩]. على أن هذا العجز جاء بسببِ عقد اليابان المُعاهدات غير المتكافئة مع الدولة الغربية ، التي حددت سقف الضريبة الكمركية بما لايزيد عن ٥٪ ، ما إنعكس سلباً على الأسواقِ اليابانية التي شهدت تدفقاً هائلاً للمنتوجات الغربية ، ولاسيما الصناعات النسيجية التي إمتازت بجودتها ورخص أسعارها مُقارنة مع اليابانية، فضلاً عن تسربِ كميات كبير من الذهبِ والفضة. وشكل تعدد العُملات المتداولة بين المُقاطعات اليابانية الأثر الكبير في الإخلالِ بالنظامِ الإقتصادي ، وتذبذب الأسعار وعدم وجود غطاء نقدي كافٍ لإيجاد حالة من التوازن[١٠].

وبغية مُعالجة تلك المُشكلات إستوحت الحكومة نظام العُملات النقدية الأوربية فأصدرت بناءً على مُقترح السياسي(هيروبومي إيتو Hirobumi Ito

١٨٤١-١٩٠٩)[١٢]، في الخامسِ والعشرين من نيسان ١٨٧١، عملة وطنية موحدة هي الـ(ين Yen)، مُرتبطة بنظام قاعدة مَعدنّي الذهب الصافي بمقدار١,٥غرام، والفضة الصافية بمقدار ٤,٢٦ غرام ، ما أسهم في إنتشارِ النقد الوطني الياباني على نطاقٍ واسع[١١]. على أن هيروبومي كان قد حث الحكومة على ضرورةِ إتخاذ (قاعدة الذهب Gold Standard)[١٣]، فقط أساساً للعُملة الجديدة ، إذا ما أرادت التعامل إقتصادياً مع دول العالم ، وأن تترُك قاعدة الفضة التي تُضعف ثقة تلك الدول بعُملتها ، على الرغم من أن اليابان إعتمدت العُملات الفضية والذهبية والنحاسية داخلياً، في حين إعتمدت الفضة لتسوية التعاملات الخارجية ، ويُعزى ذلك إلى إن معيار الفضة كان سائداً في شرق آسيا ، التي تُعد مدينة (شنغهاي Shanghai - وسط ساحل بحر الصين الشرقيّ) مركزاً لأسواق صرف العُملات الأجنبية فيها. وقد أشر النظام المصرفي لليابان في مُستهل عهد ميجي حال من الفوضى والإرتباك ، على إن المبادرة الأولى لإنشاء المصارف الوطنية تعود إلى عام ١٨٧٢، على وفق نمط النظام المصرفي الأميركي اللامركزي الذي إقترحه هيروبومي[١٤].

ومع ذلك فأن هذا النظام المصرفي إتسم بعدمِ كفائته ، إذ أغلقت مُعظم المصارف بسبب غياب ثقة الشعب فيها، ولضُعف الرقابة الحكومية عليها. وفي إثرِ قيام تمرّد مُقاطعة(ساتسوما Satsuma)[١٥]عام ١٨٧٧ سمحت الحكومة للمصارف الحديثة التي بلغ عددها عام ١٨٧٩ نحو مائة وخمسة وثلاثين مصرفاً ، إلى جانب فتحِ شركات عدة للصيرفة ، بإصدار نقد يوازي ٧٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من الميزانيةِ العامة ، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض قيمة النقد بنسبة ٣٠ ٪ عما كان عليه ، ما أدى إلى إرتفاع الأسعار، ولاسيما المواد الغذائية وأوجد عجزاً حاداً في ميزانيةِ الدولة ، وذلك لأن الضرائب دُفعت بنقد

قيمة مُتدنية[١٦]. ولأجل وضع حل لمشكلة(التضخُم Inflation)[١٧] أعلن(ماسايوشي ماتسوكاتا Masayoshi Matsukata ١٨٣٥-١٩٢٤) وزير المالية [١٨]، قانون نقل المُلكية في الخامسِ من تشرين الأول١٨٨١، الذي قضى ببيعِ الجُزء الأكبر من المعاملِ الحكومية بأسعارٍ مُنخفضةٍ وبتمويلٍ طويل الأجل إلى القطاعِ الخاص. في حين ظلت السكك الحديد وخطوط التلغراف وأحواض بناء السفن ومخازن الأسلحة تحت سيطرة الحكومة. وفَسّر ماسايوشي ذلك بأن بعض المعامل كلفت الدولة مبالغ طائلة نظير عائدات محدودة لا تتناسب وحجم ما أنفق عليها ، لذلك شكلت مصدر خسارة للدولة بدلاً من أن تكون مصدر ربح ، ما إستوجب تصفيتها بالتدريج[١٩]. ولإضفاء صفة الديُمقراطية على ذلك القانون أصدرت الحكومة بياناً جاء فيه:" **إن المصانع التي أقيمت لتنشيط الصناعات قد صارت حسنة التنظيم وأصبحت الأعمال مُربحة وأن الحكومة ستتخلى عن مُلكيتها للمصانع التي يجب أن يُدريها الشعب**" [٢٠].

التطور الإقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي

ووفقاً لما تقدم بيعت تلك المصانع مُقابل ١٥-٣٠ ٪ من كلفتها الحقيقية ، وبذلك إنتهجت الحكومة سياسة الإنكماش المالي بدلاً من سياسة الإنفاق التضخمي ، عن طريق الحد من الإنفاق المدني. كما أصدر ماسايوشي قراراً بتأسيس(مصرف اليابان Bank of Japan) في العاشر من تشرين الأول ١٨٨٢، الذي مُنح حصراً حق إصدار الأوراق النقدية ، وتفعيل الرقابة المالية على نشاطاتِ السوق والمؤسسات المالية والمصرفية ، وتوفير القروض طويلة الأجل التي تُمنح للصناعة والزراعة ، فضلاً عن إنشاءِ عدد من

المصارفِ لتمويل المشاريع الإستثمارية ، ولاسيما(فوجي Fuji -١٨٦٤) و(سوميتومو Sumitomo - ١٨٩٥) و(الصناعي والزراعي - ١٨٩٦) و (كانجيو Kangyo - ١٨٩٧) و(هوكايدو تاكوشوكو HokkaidoTakushoku - ١٨٩٩). وبذلك تمكنت الحكومة من مُعالجة التضخُم وتأسيس نظام مصرفي حديث[٢١]. وكانت قمة إنجازات ماسايوشي الإقتصادية قد تجلت بإصداره (قانون العملة Currency Law) عام ١٨٩٧، الذي إعتمد قاعدة الذهب بدلاً من الفضة ، بعد تأمين الإحتياطيات الأولية للغطاء الذهبي عن طريق التعويضات المدفوعة من جانب الصين في أعقابِ (الحرب اليابانية - الصينية ١٨٩٤- ١٨٩٥) [٢٢]، ومنذُ ذلك التأريخ تراوح مُستوى صرف الين أمام العُملات الرئيسة بواقع ينين للدولار الأميركي[٢٣].

وفي أثرِ تحقق الإستقرار النسبي ، أسرعت حكومة ميجي في إدخال الإصلاح الزراعي الجذري على الريف الإقطاعي إعتماداً على النظام المالي(الضريبي)، بعد إقرار إصلاح النظام الضريبي في الثامن والعشرين من تموز ١٨٧٣، إذ إعتمد الجوهر الإقتصادي لتلك الضريبة على المبادئ الأساسية الآتية:

١- تُحدد هذه الضريبة على أساس سعر الأرض في السوق ، وليس على أساس ما تدرهُ من ناتج زراعي.

٢- يُحدد مُعدل ثابت لقيمة هذه الضريبة وبنسبة٣ ٪ من سعر الأرض، دون أن يرتبط هذا المُعدل أو قيمة هذه الضريبة بظروفِ الحصاد أو الناتج الزراعي.

٣- تُدفع الضرائب نقداً وليست عينياً على جميع الحقول والأراضي الزراعية.

٤- تُفرض هذه الضريبة على مالكي الأرض حصراً ، وليس على مُستخدميها أو مُستأجريها كما كان معمولاً به في النظام الإقطاعي الياباني السابق[٢٤].

وعلى هذا الأساس شرعت الحكومة بالإصلاح الزراعي منذ عام ١٨٨١ وهي مُدة قياسية في المعايير الإقتصادية ، ووضعت الأرض بيد المُنتجين الزراعيين الجُدد من البرجوازية الريفية الصغيرة والمتوسطة ، إذ كانت الدولة تأخذ الأرض من (الدايميو Daimyo - الحُكام الإقطاعيون الأقوياء)، وتفرض ضريبة الأرض الزراعية على الملاكين الجُدد، لتمنح جُزءاً من إيراداتها تعويضاً لتلك الطبقة المنزوعة الملكية عن طريق (سندات حكومية Government Bonds)[٢٥]. فضلاً عن ذلك وفرت الدولة فُرص عمل لطبقة الساموراي من الذين رفضوا البقاء في الريف بعد الإصلاح الزراعي، في الوقت الذي أسهم فيه تقويم العائد الضريبي على أساس سعر الأرض في توفيرِ عوائد مالية كانت ميزانية الدولة بأمسِ الحاجة إليها من جهة، وأحكم صلة الإنتاج الزراعي بالسوق والتجارة وعالم المال من جهة أخرى. وبذلك تحول الإقتصاد الريفي من إقتصاد طبقي إلى إقتصاد رأسمالي ، ودخل مفهوم الإنتاج من أجلِ التجارة والربح على نحو مبكر إلى الريف الياباني، ومنهُ تعلمت الدايميو المُرتحلة إلى المُدن كطبقة صناعية وليدة ، درساً في مادة إقتصاد السوق[٢٦].

وعلى الرغم من تأثر المُزارعين الجُدد على نحو مُباشر بالسوق ، كونهم مُلزمين بدفع مبالغ ثابتة نقداً، إستمرت تلك الضريبة دون تقليص، ولاسيما أن حكومة ميجي المُتشددة مالياً، عدَّت ضريبة الأرض الزراعية مصدراً أساساً للتراكم والإنفاق، وقد أرغمتْ تلك الظروف المُزارعين على عرض

مُنتجاتهم في السوقِ لبيعها نقداً، وبهذه الآلية وجدوا أنفسهم تحت قبضة النظام الرأسمالي التجاري والمصرفي والربوي[٢٧]. وبذلك وقع معظم عبء تمويل الإصلاحات على عاتق الفلاحين من إستحصال الضرائب ، وكان نصيب الأعيان من هذهِ الحصيلة كبيراً بسبب إتساع مُلكياتهم ، وقد حدثت عدد من ثورات الفلاحين في مناطق مُتفرقة شارك فيها رجال الساموراي من المُعارضين للنظام الجديد ، وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المُعارضة السياسية ، وذلك لنفوذهم بين الفلاحين[٢٨].

ومع ذلك إهتمت الحكومة على نحو كبير بالزراعة ، إذ أدخلت الأساليب العلمية الحديثة عليها، وإدخلت أصناف جديدة من الفواكه والخضراوات عن طريق إستيراد بذور تلك الثمار أو شتلاتها من الدول الغربية ، وطورت أنظمة السقي والتصريف وأستعملت الأسمدة الكيمياوية لأول مرة ، فزادت بذلك الغلات والمُنتجات كماً ونوعاً، ما إنعكس إيجاباً على واردات الدولة [٢٩]. في حين وصل العائد من ضريبةِ الأرض الزراعية إلى نحو ٩٠٪ من إيرادات موازنة الدولة في العقد السابع من القرن التاسع عشر، ثم إنخفضت إلى ٨٠ ٪ للأعوام(١٨٩٣-١٨٩٧)، لتتراجع إلى نحو ٥٠ ٪ تقريباً عام ١٩١٢. وهكذا إحتلت العائدات الحكومية من ضريبةِ الأرض الزراعية نحو أربعة أضعاف المردودات الأخرى مثل التجارة والصناعة ، ولاسيما في الرُبع الأخير من القرن التاسع عشر، وعن طريق تلك العوائد تحملت الزراعة عبء النمو الصناعي الياباني الثقيل وتحديث الصناعات الرأسمالية[٣٠].

أما في المجال الصناعي ، فقد تبنت حكومة ميجي سياسات مالية وصناعية جديدة للنهوض بهذا القطاع الحيوي وصولاً إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى ، إذ تحملت الدولة أعباء ذلك للأعوام (١٨٦٨-١٨٨٠)،

ولاسيما أن أرباب المصانع في القطاعِ الخاص، رفضوا الإستثمار في الصناعةِ الحديثة لجهلهم بالتكنولوجيا الصناعية ، مُعتقدين بخطورتها وحاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة ، ما إضطرهم إلى توظيف أموالهم في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة الخارجية والصناعة الخفيفة(٣١). وبهدف ضمان أرباح القطاع الخاص وتسّخيرها في خدمة الإستثمارات الوطنية ، أشرفت الدولة على إدارة المشاريع الصناعية والإستثمار المُباشر فيها، فضلاً عن تقديمِ القروض إلى قطاعِ الصناعات الثقيلة(٣٢).

وتُعد المواصلات من أهمِ القطاعات ذات الصلة المُباشرة بالتطور الإقتصادي ، إذ أقدمت الحكومة على تنفيذ عددٍ من المشاريع ، ولاسيما إنشاء شبكة سكة حديد رئيسة لربط جميع أنحاء اليابان ، وذلك بهدف تنشيط العمل الإقتصادي والإندماج الإجتماعي. على أن طول خطوط السكك الحديد لم تتجاوز قبل الشروع بتلك الخطوة سوى ٢٩ كم عام ١٨٧٢، ثم ما لبث أن بلغت نحو ٣٨٦ كم عام ١٨٨٣، و ٣٣٨٠ كم عام ١٨٩٤ و ٧٥٦٤ كم عام ١٩٠٤، مُعتمدةً في ذلك على الخبرة البريطانية(٣٣). وفي السياقِ نفسه دعمت الحكومة عملية توسيع الأسطول البحري المُخصص للتجارة الخارجية ، بعد أن إعتمدت في ذلك على السُفن الغربية ، وللأعوام (١٨٩٣ - ١٩١٢) إزدادت نسبة مُساهمة اليابان في نقل تجارتها البحرية من ١٤٪ إلى ٥٠٪، إذ وصلت إلى المرتبة السادسة في تسلسُل الأساطيل التجارية العالمية (٣٤).

وكجُزء من التطورات الإقتصادية إنتقلت الإستثمارات الحكومية إلى قطاعات أخرى ، إذ بحثت عن عن المعادنِ وسعت إلى إستثمار مناجم الفحم في (هوكايدو Hokkaido - أقصى شمال اليابان)، وأنشأت عام ١٨٩٢(المصاهر الإمبراطورية)، وهي أكبر مُنشأة تعدينية في اليابان. وفي عام

١٩١٢ أنجز الجُزء الأكبر من إنتاجِ الحديد والصلب من قبلِ شركة حكومية واحدة للتعدين ، وأدى التطور النسبي في صناعةِ المعادن ، إلى تطورِ صناعة السُفن البحرية، فأنشأت لهذا الغرض مصنعي(يوكوسوكا Yokosuka) و(يوكوهاما Yokohama)[٣٥].

كما أولت الحكومة إهتمامها بالصناعات العسكرية وزيادة الإنفاق عليها، ولاسيما أنها ظلت حكراً بيدها لأسباب سياسية وأمنية[٣٦]، أما في مجال صناعة الغزل والنسيج ، فقد إمتلكت الحكومة عام ١٨٧٧ أكبر شركتين للغزل في اليابان ، هما شركتا(آيتشي Aichi) و(هيروشيما Hiroshima)[٣٧]. وفي عام ١٨٧٨ قدمت الحكومة المُساعدات المالية إلى الشركاتِ الخاصة لشراء مكائن الغزل والنسيج من بريطانيا، وباعتها بأقساط مُريحة للصناعيين في تلك الشركات، فضلاً عن إستيرادِ ألآلات الإيطالية والفرنسية الحديثة لمُعالجة الحرير وتطوير صناعته ، إذ درت تلك الصناعات أرباحاً طائلة على اليابان بعد تأسيس شبكة الحرير(اليابانية - الأميركية) عام ١٨٨٢، التي بلغت إستيرادات أميركا الحريرية منها نحو ٥٠ ٪من إستهلاكها للأعوام (١٨٧٨-١٨٩٥)[٣٨].

ومن الجدير بالذكر أن القوانين والقيود التي إعتمدتها حكومة ميجي ، أدت إلى عزوف الغربيين عن الإستثمارِ داخل اليابان لصعوبة تطبيقها. ويبدو إن تقديم الحكومة اليابانية القروض إلى القطاع الصناعي الخاص ، ضمنتهُ سوقاً لتصريف مُنتجاتها، إذ أن سياسة الحكومة تلك مكنت الشركات الصناعية ، بما فيها المُتخصصة بصناعة النسيج من الوقوف على أقدامها، على الرغم من محدوديةِ الأسواق المُستهلكة لمُنتجاتها. وفي هذا الصّدد أسهمت طلبات الجيش والبحرية بنمو الصناعات الصوفية والجلدية ، إلى جانب صناعة الورق

، فضلاً عن صناعة الأسمنت لبناء المؤسسات الحكومية والبنى التحتية لليابان[٣٩]. من جهة أخرى منعت حكومة ميجي الغربيين من الهيمنةِ على الصناعات اليابانية ، وأبدى العديد من الذين زاروا اليابان في الربع الأخير من القرنِ التاسع عشر، إمتعاضهم من غيابِ الترحيب الياباني بالإستثماراتِ الأجنبية ، وأكدوا بأن الحكومة اليابانية عرقلت التنمية عن طريقِ إجراءاتها التي منعت دخول رأس المال الأجنبي ، فضلاً عن منعِ الغربيين من بناءِ الشركات مع اليابانيين وشراء الأملاك في اليابان ، أو إمتلاك أسهُم في الشركاتِ المحلية وتأجير العقارات لأغراض تجارية ، بإستثناء الأبحاث الصحية والعلمية [٤٠].

ورأت اليابان أن عمليتي التحديث الصناعي والإنفتاح على الخارج ، إذا ما إعتمدتا على الغرب فأنهُما سيجعلان منها تابعاً لهُ ، وعليه شجعت الحكومة على إمتلاكِ أسرار التكنولوجيا الغربية وتطويرها محلياً، وأستقدمت الخُبراء الأجانب لتدريب اليابانيين على إدارة وتشغيل المصانع الجديدة المستوردة من الغرب[٤١]، وأرسلت البعثات إلى الخارج لإكتساب التكنولوجيا وتوظيفها في الإقتصادِ الياباني ، ولاسيما إلى ألمانيا للإطلاع على تحديث وصناعة الأسلحة ، والولايات المُتحدة الأميركية للإطلاع على إدارة الأعمال وتسويق الإنتاج ، وبريطانيا للإطلاع على صناعة السفن والتجارة البحرية. وفي السيق نفسه نظم قادة الإصلاح وعلى رأسهم الإمبراطور ميجي ، رحلات إستطلاعية عدة إلى الدول الأوربية للإطلاع عن كثب على أنظمتها وإداراتها وطرق الإنتاج والتسويق فيها[٤٢].

وفي ضوء ماتقدم إنتعشت عملية التصنيع الحديث في اليابان إبان عهد ميجي ، بعد تضافر الجهود ما بين الدولة والقطاع الخاص ، ولاسيما بعد عام ١٨٨٠، إذ ظهر تكتل الـ (زايباتسو Zaibatsu - العُصبة المالية)، وهي

عبارة عن تكتلات إقتصادية (صناعية ومالية) ضخمة ضمت شركات ومؤسسات تجارية كبيرة شملت مجالات عدة (المناجم ، سكك الحديد ، صناعة السفن ، صناعة النسيج ، المصارف ، الملاحة ، شركات التأمين) وغيرها. وشكلت قوة مُنافسة للشركات الأجنبية داخل اليابان ، إذ إن الدعم اللا محدود الذي منحهُ الإمبراطور للإحتكارات اليابانية ، بكونها إحدى أعمدتها ، والداعي إلى ضرورةِ إقتباس التكنولوجيا الغربية في تطويرِ مُختلف قطاعات الإنتاج ، وتحمسه لإعداد جيش عصري قوي يحمي الإنتاج المحلي، ويُؤمن توسيع السوق اليابانية لتضم دول الجوار الأقليمي ، قد أسهم جميعاً في تعزيز قوتها ، ومهّدَ لها السيطرة على ٤٠٪ من إجمالي الإقتصاد الياباني[٤٣].

وفي السياق نفسه ، تمخض إحتكار الزايباتسو للتبادل المالي والتجاري بين اليابان والخارج ، ظهور مجموعة (الأربعة الكبار The Big Four) التي شكلت حجر الزاوية في الإقتصاد الياباني، وهي الشركات:(سوميتومو)،(ميتسوي Mitsui)،(ياسودا Yasuda)، (ميتسوبيشي Mitsubishi)[٤٤]. من جانب آخر شاطرت شركات يابانية أُخرى مجموعة الأربعة الكبار، فإنطلقت منها شركة مركزية عُرفت بـ(الشركة القابضة .Holding Co)[٤٥]، لإدارة عدد من شركاتِ الإنتاج والتسويق في مُختلفِ المجالات ، وقد أطلق عليها أسم (زايباتسو الصغرى) ومنها (سوزوكي Suzuki)،(هوندا Honda)،(كوهارا Kuhara)،(أسانو Asano)،(فوروكاوا Furukawa)،(فوجيتا Fujita)،(كوازاكي Kawasaki)،(ماتسوكاتا Matsukata)[٤٦].

إنعكس تطور الإنتاج الصناعي بشكل إيجابي على التجارة الخارجية ، ولاسيما بعد الإهتمام بصناعة السفن ، فأضحت الموانئ اليابانية مقراً للتبادُل التجاري ، وأدرك التاجر الياباني بأن سوقاً واعداً ينتظره وراء البحار، فإرتفع في

إثر ذلك مقدار الدخل القومي - يمثل مجموع القيم النقدية من السلع والخدمات لمُدة معينة - وازدادت الواردات السنوية من ٢٣ مليون ين عام ١٨٧٢ إلى ٢٢٣ مليون ين عام ١٨٩٨، وإلى ٥٥٤ مليون ين عام ١٩١٢، إذ شجعت الحكومة القطاع التجاري ونظمت المراكز التجارية والمالية وثبتت قواعد (سعر الصرف Exchange Rate) للعملة اليابانية [٤٧].

وفي ضوء ما تقدم ، يظهر أن اليابان سعت في عهد ميجي إلى بناء المُرتكزات الرئيسة للنمو الإقتصادي الذي إنعكس عليها إيجابياً، على أن التلاحُم والتماسك الإجتماعي والوطني كان من المُقومات الأساسية التي قادتها إلى الإستقلال الإقتصادي الذاتي. وتجسيداً لذلك شهدت اليابان تغييرات وإبتكارات بارزة في المجال الإقتصادي ، ولاسيما تحرر الفلاح من الإقطاع ، وإسهام الحكومة الفاعل مادياً في دعمِ المؤسسات المُشاركة في عمليةِ التنمية في المصارف ووسائل النقل المواصلات ، والتعامل بحكمة مع مسألةِ الإنفتاح على الغرب ضمن نطاقٍ لايخرج عن مسار مصلحة الدولة ، في الوقت الذي سمحت فيه بدخول التكنولوجيا والخبرة الغربية ، إستناداً إلى شعار(تعلموا من الغرب ثم إسبقوهم).

الهوامش:

(١) هو الإمبراطور(١٢٢) في سلسلة أباطرة اليابان ، ولد في ٣ تشرين الثاني١٨٥٢، وفي١٠ تموز ١٨٦٠ أصبح ولياً للعهدِ ، وتولى الحُكم برتوكولياً في ٣ شباط ١٨٦٧، بعد وفاة والده الإمبراطور(كوميه Komei ١٨٤٦- ١٨٦٧). وفي إثرِ إستقالة(الشوگون Shogun - الحاكم العسكري)(يوشينوبو Yoshinobu المُلقب كيكي Keiki ١٨٦٦- ١٨٦٧)، في ١٩ تشرين الثاني ١٨٦٧، وإلغاء الشوگونية في ٣ كانون الثاني ١٨٦٨ ، تسلُم الإمبراطور موتسوهيتو رسمياً السُلطة الفعلية في ٨ تشرين الأول ١٨٦٨.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5,1st.ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983), pp. 153-163.

للتفاصيل عن أهم أوضاع اليابان العامة في عهد ميجي. يُنظر:

أحمد أمير إسماعيل، الحركة الإصلاحية في اليابان(١٨٦٨-١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٣٤-٢٢٥؛ ناجاي متشيو وميجول أورشيا، الثورة الأصلاحية في اليابان" ميجي أشن"، ترجمة عادل عوض،(القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص١٠-١٢٢.

(٢) وصفت عدد من المصادرِ عملية الإصلاح والتحديث في اليابان ، بثورة مُفسرة ذلك أن التأريخ الإجتماعي هو سجل للثورات التي تؤدي إلى تقدم الإنسانية ، مُشيرةً إلى خمس ثورات عالمية في التأريخ الحديث كان لها تأثير في تلك الدول وعلى مُحيطها الأقليمي والدولي وهي(الثورة الأميركية ١٧٧٦، الثورة الفرنسية ١٧٨٩، ثورة ميجي ١٨٦٨، الثورة الصينية عام١٩١١ التي إكتملت بإنتصار (ماو تسي تونغ Mao Zedong ١٨٩٣- ١٩٦٧) عام١٩٤٩، وأخيراً الثورة الإشتراكية في روسيا عام١٩١٧.

ناغاي ميتشيو وميغال أوروتشيا، نهضة اليابان دراسات وأبحاث في التجربة الانمائية اليابانية، ترجمة نديم عبده وفواز خوري، ط٢،(بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٦)، ص٨٤؛ محمد علي القوزي وحسان حلاق ، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمُعاصر، ط١،(بيروت، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١)، ص١٥.

(٣) أميل زيدان، بلاد " الشمس المشرقة " تطور الياباني العجيب في نصف قرن ومُشكلة الشرق الأقصى،" مجلة الهلال"، جـ ٥، السنة الثلاثون، القاهرة ، شباط ١٩٢٢، ص٤٠٤- ٤٠٨.

للتفاصيل عن دور قادة الإصلاح في نهضة اليابان أبان عهد ميجي. يُنظر:

رؤوف عباس حامد ، الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة ١٨٥٤-١٩٠٤، " المجلة المصرية للدراسات التأريخية "، مجـ ٢٣، القاهرة، مطبعة الجيلاوي، ١٩٧٦، ص٢٣٧-٢٦٤؛ إسماعيل، المصدر السابق ، ص٨٤-١٣٢.

(٤) آرثر تيدمان ، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت)، ص٨٥؛ مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٩)، ص٢٢؛

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.1, p.267

(5) R. Massan and J.Caiger, A History of Japan, (Tokyo, Tuttle Publishing, 1997),p.261

سلمان بونعمان، التجربة اليابانية. دراسة في أُسس النموذج النهضوي، ط١،(بيروت ، دار وجوه للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص٩١-٩٢؛ أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي،(الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٧)، ص١٠.

(6)Lawrence Klein and Kazushi Ohkawa, Economic Growth: The Japanese Experience since The Meiji Era, (New York, Columbia University Press, 1968), pp.6-8

(7) Nazli Choucri, The Challenge of the Japan before world War II and after, (London, Routledge, 1992), p.27

(٨) أدريانو بينايون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر على حسين السوداني، ط١، (بغداد، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢)، ص ٨٨-٨٩.

(٩) ميتشيو وأورشيا، المصدر السابق ، ص٨٤ ؛ ضاهر، المصدر السابق، ص٢٣١.

(١٠) نشأت كامل محمد، اليابان من الديمقراطية إلى الفاشية. دراسة تأريخية في التطورات السياسية في اليابان (١٨٦٨-١٨٩٠)، "مجلة الأستاذ"، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، العدد٧١، ٢٠٠٨، ص٧٢٨.

(١١) مسعود ضاهر، تأريخ اليابان الحديث ١٨٥٣-١٩٤٥. التحدي والإستجابة، ط١،(أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٩)، ص١٤٠؛ أدوين أولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف شلب الشام، ط١،(دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع،٢٠٠٠)، ص٩٧؛
Kodansha Encyclopedia of Japan,Vol.8, pp.323-324

(١٢) هو أحد رواد الإصلاح في عهد ميجي، ورجل الدولة الأبرز في اليابان الحديث، ورئيس وزراء لأربع مرات ورئيس مجلس شورى الإمبراطور لثلاثة مرات، ويرجع إليه الفضل في جعل اليابان دولة عصرية، لقبّه الإمبراطور موتسوهيتو بـ(الأمير Prince)، بينما لقبّه الغرب بـ(بسمارك اليابان)، ويُعد من أهم الشخصيات التي أدت دوراً بارزاً في رسمِ السياسة الخارجية والمالية لليابان، أُغتيل على يد أحد ضباط الجيش في ٢٦ كانون الأول ١٩٠٩..عبد الرزاق عيسى وعبير حسن، المؤلفات الكاملة لمُصطفى كامل. الشمس المشرقة ، جـ٢، ط١، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص٩٥-١٠٣؛
Kodansha Encyclopedia of Japan,Vol.3,pp.352-353

(١٣) هو تنظيم نقدي ترتبط بموجبه قيمة وحدة النقد مع قيمة وزن مُحدد من الذهب أو بأوراق نقدية قابلة للتحويل إلى الذهب عن طريق غطاء ذهبي يحتفظ بهِ المصرف المركزي مقابل إصدار النقود الورقية، ويكون على ثلاثة أشكال هي: أ- قاعدة المسكوكات الذهبية، ب- قاعدة السبائك الذهبية، ت- قاعدة الأوراق الأجنبية القابلة للتحويل إلى الذهب.. سعيد عبود السامرائي، القاموس الإقتصادي الحديث، إنكليزي - عربي، ط١، (بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٨٠)، ص١٢٠ ؛
The New Encyclopaedia Britannica,Vol.5,15th.ed, (Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), pp.337-338

(14) Horie Yasuzo, A Chapter in Japan's Economic History, " The Developing Economies ", Vol. III., No.4, (December 1965) pp. 411-412

(١٥) هو آخر تمرّد قامت به طبقة الساموراي في جنوب غرب اليابان ، كرد فعل على إنهيار مكانتهم بعد تطبيق نظام التجنيد الأجباري الذي جرّدهم من ميزةِ إحتكار حمل السلاح والتفرد بالعمل العسكري.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.7, p30

(١٦) نشأت كامل محمد ، اليابان من الديمقراطية إلى الفاشية، دراسة تأريخية في التطورات السياسية في اليابان (١٨٦٨-١٨٩٠)، "مجلة الأستاذ"، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، العدد٧١، ٢٠٠٨، ص٧٢٨.

(١٧) وهو الزيادة الكلية في الطلب والعرض على حدٍ سواء والإرتفاع المُستمر والسريع في أسعارِ جميع السلع والخدمات، دون إتخاذ أيّ إجراءات من الحكومة أو المؤسسات النقدية، بما يؤثر في ميزانية الأفراد ويؤدي إلى ضعف وإنخفاض قدرتهم الشرائية.. حسن النجفي ، القاموس الإقتصادي انكليزي - عربي،(بغداد، مطبعة الإدارة المحلية ، ١٩٧٧)، ص١٥٨؛

The New Encyclopaedia Britannica, Vol.6, pp.309-311

(١٨) ينتمي لأسرة ساموراي فقيرة ، درس المُحاسبة في الأكاديمية الكونفوشيوسية في مقاطعةِ ساتسوما. تدرج في المناصب الإدارية حتى أصبح وزير المالية منذ عام ١٨٨١، وخدم في هذا المنصب لسبع مرات حتى عام ١٩٠١، فضلاً عن تسلمهِ منصب رئاسة الحكومة (١٨٩١-١٨٩٢) و(١٨٩٦-١٨٩٨).

.Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5, pp.134-136

(١٩) بينايون، المصدر السابق، ص١٠٢.

(20) Quoted in William W. Lockwood, The State and Economic in Modern Japan. 1868- 1938,(Durham, NC. Durham University Press, 1955), p.58

(٢١) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٨٧.

للتفاصيل عن الحرب اليابانية الصينية(١٨٩٤-١٨٩٥). يُنظر: أسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية-اليابانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٤٩-٥٨؛ مشتاق مال الله قاسم النجّار، السياسة الدولية تجاه الصين ١٧٨١-١٨٩٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠٠٨، ص١٢١-١٢٩.

(22) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8, p.323

(23) Takeda Takao, The Financial Policy of the Meiji Government, " The Developing Economies ", Vol.III, No.4, (December 1965), p.429

(٢٤) وهي سندات دين تصدرها الدولة على أن تستحق الدفع بعد مُدة مُعينة ، وتتفاوت بين سندات قصيرة الأجل يحل ميعاد إستحقاقها بعد خمسة أعوام من تأريخ إصدارها، وسندات متوسطة الأجل يحل إستحقاقها بعد مُدة تتراوح بين(٥ -٢٠ عاماً)، وسندات طويلة الأجل تزيد مُدتها عن عشرين عاماً. حسين عمر، موسوعة المُصطلحات الإقتصادية،(القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٥)، ص١٤١.

Klein, Lawrence and Ohkawa, Kazushi, Economic Growth: The Japanese)

(25) Experience since The Meiji Era, (New York, Columbia niversity Press, 1968), p.33; Yasuzo., Op.Cit, pp.4-5

(26) Lockwood., p.134

(٢٧) رؤوف عباس حامد، حركة المطالبة بالدستور في اليابان ١٨٧٨ -١٨٩٠، " المجلة المصرية للدراسات التأريخية "، مجـ٢٢، ، ١٩٧٥، ص٢٥٥-٢٥٦؛ ضاهر، النهضة العربية ، ص٢٣٥.

(28) Choucri. ,Op.Cit, p.77.

(٢٩) هشام البعّاج ، تحليل البدايات الأولى للتجربة اليابانية بعد نصف قرن من الهزيمة، "مجلة آفاق عربية"، العدد ١١-١٢، السنة العشرون، تشرين الثاني- كانون الأول، ١٩٩٥، ص٣٥ .

(٣٠) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٨٧-٢٩٠؛ ببنايون، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٢.

(31) Takao., Op. Cit., p.444.

(٣٢) أحمد حسين مولى الساعدي ، العلاقات السياسية اليابانية - البريطانية ١٨٩٤-١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ،٢٠١١، ص٢١؛ ضاهر، تأريخ اليابان، ص١٣٧.

(٣٣) البعّاج ، المصدر السابق، ص٣٤؛ بونعمان، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٣٤) جلال يحيى ، الشرق الأقصى الحديث والمُعاصر،(القاهرة، دار المعارف ، ١٩٨٥)، ص١٢٧.

(٣٥) إسماعيل، المصدر السابق، ص٩٤؛ السامرائي ، المصدر السابق، ص٤٤.

(36) Johannes Hirschmeier, The origins of Entrepreneurship in Meiji Japan, 2nd.ed., (Cambridge, Harvard University Press, 1968), pp.21- 28

(37) G.C. Allen, A Short Economic History of Modern Japan 1867-1937, (London, George Allen Unwin Ltd., 1946), p57

للتفاصيل عن صناعة الحرير في اليابان ودور الأيدي العاملة فيها. يُنظر: ألسون بولز، " نقد لتحليل النظم العالمية والبدائل: التبادُل غير المتكافئ والأشكال الثلاثة للصراع الطبقي في شبكة الحرير اليابانية - الأميركية"، بحث في كتاب: اللامساواة العالمية، ترجمة فالح عبد القادر علي، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٤)، ص١٩٣-٢٦٢.

(38) Hirschmeier., Op.Cit., p.153

(39) Takao., Op.Cit., p.430;Lockwood., Op. Cit., p135

(٤٠) حسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات الأميركية - اليابانية أهداف ثابتة.. سياسات مُتغيرة ١٨٥٠-١٩٢٢، ط١،(بغداد ، د.نا ، ٢٠٠٤)، ص٢٧؛ الساعدي ، المصدر السابق ، ص٢٣.

(٤١) بونعمان ، المصدر السابق، ص١١٥؛ ضاهر، النهضة العربية، ص٢٣٤.

(42) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8, pp.361-366

للتفاصيل عن الدور التأريخي لشركات الزايباتسو. يُنظر:

Hidemasa Morikawa, Zaibatsu: The Rise and Fall of family Enterprise Groups in Japan, (Tokyo, University of Tokyo Press, 1992), pp.3-55 .

(٤٣) عبد الهادي سليم المظفر، الأنظمة الإقتصادية المقارنة،(البصرة، مطابع التعليم العالي، ١٩٨٩)، ص٣٥٧.

(٤٤) وهي شركة تمتلك أسهم شركات أخرى بحيث يمكنها فرض الرقابة عليها، وتقسم إلى نوعان(قابضة صرفة) يقتصر نشاطها على القبض فقط ، و(قابضة تشغيلية) تعتمد المشاركة في النشاطات التجارية.

The New Encyclopaedia Britannia, Vol.6, p.1

عمر، المصدر السابق، ص١٤٨.

(45) T. Nakamura, A History of Shoua Japan 1926-1989, (Tokyo, University of Tokyo Press, 1998), p.121

(٤٦) البعاج، المصدر السابق، ص٣٧.

(47) Hirschmeier., Op.Cit.,p.157

View publication stats